اساليب "مبتكرة" لاجهاض نضالات العمال العرب في الورش الاسرائيلية

المطلوب ان تلعب التنظيمات النقابية دورا اشمل

نشرنا في اعداد سابقة من "الطليعة" تقارير عمالية تكشف بشاعة الاضطهاد الذي يواجهه العمال العرب في المصانع والورش الاسرائيلية، وتكالب السماسرة واصحاب العمل وأذرع السلطة على نهش حقوقهم، وحصولهم على اجور شحيحة، غالبا ما تكون عن اعمال يعتبرها غيرهم وضيعة ويأنفون منها.

ولعل السؤال الذي يقفز لذهن كل قارىء لتلك التقارير (وقد وصلنا بعض هذه التساؤلات)، هو : لماذا يرضى العمال العرب بكل هذا الغبن؟ ولماذا لا يخوضون نضالات مطلبية لانتزاع حقوقهم ؟ واين دور التنظيم النقابي؟

وقبل الدخول في تفاصيل الاجابة على بعض التساؤلات، نشير الى ان العمال في العديد من المواقع قد حققوا مكاسب هامة، وفي مواقع اخرى خاضوا نضالات لم تكلل بالنجاح ، وامكن احيانا تطوير بعض المكاسب، وفي احيان اخرى تمكن ارباب العمل من التحايل على مكاسبهم. وقد نشرنافعلا عن انتزاع حق تشكيل عدد من اللجان العمالية، وتحسين ظروف العمل وزيادة الاجور، ووقف الاستفزازات العنصرية. وسنحاول في التقرير التالي توضيح احد الاساليب التي يلجأ اليها ارباب العمل، لاطالة امد الاستغلال المكثف لعرق العمال العرب، من خلال عرض عدد من النماذج التي تؤكد ذلك.

"بضاعة تخضع لقوانين السوق"

من المعروف ان المناطق المحتلة تشهد ارتفاعا في ارقام البطالة، التي لا تستطيع حتى الدوائر الرسمية الاسرائيلية تجاهلها، رغم انها تستخدم اساليب احصائية تقود في النتيجة الى تقليص معدلات البطالة الى اقل درجة ممكنة. وحسب آخر هذه الاحصائيات (التي صدرت عن وزارة العمل والرفاه الاجتماعي الاسرائيلية في آذار المنصرم) فقد بلغ عدد العاملين بأجر في المناطق المحتلة خلال عام ١٩٨٦، ٢٥٤ الف مستخدم، وان نسبة البطالة بينهم هي ٢٢,٨٪، ومع ان هذه النسبة تشمل فقط العمال الذين قدموا طلبات للعمل عن طريق مكاتب الاستخدام الاسرائيلية، وسجلوا كعاطلين بموجب ذلك، فان عدد العاطلين حسب هذه الاحصائية هو ٧١١٢ عاملا (هذا طبعا عدا العاطلين الذين لم يحاولوا الحصول على عمل عن طريق مكاتب الاستخدام، او العمال الذين يعانون بطالة موسمية مثل عمال الزراعة والبناء). وتتكون تبعا لذلك الصورة التالية : صاحب العمل الاسرائيلي يعلم انه في حال طرد اي مجموعة من العمال العرب، يمكنه بسهولة الاستعاضة عنهم بعمال آخرين، وفي الوقت نفسه يشعر العامل العربي انه مهدد في كل لحظة، وان خياره اما القبول بالغبن الذي يدرك ابعاده كافة، او الانضمام الى جيش العاطلين والعوز والجوع. ونحن نجد ذلك تطبيقه على ارض الواقع؟

العمل بالسخرة

يطبق في شركة مصانع "اريزه" لتعبئة الحمضيات لاغراض التصدير ومقرها مدينة الرملة نموذج مبتكر للنصب والاحتيال. حيث يعمل في احد هذه المصانع ٦٠ عاملا بشكل موسمي، ٤ - ٥ منهم يهود والباقون من قرى عديدة منها بيت عور . والجيب وعارورة / قضاء رام الله - تمتد ساعات العمل من السادسة صباحا وحتى الرابعة بعد الظهر (عدا الوقت اللازم للمواصلات طبعا).

تحتسب اجور العمال في المصنع حسب نظام المقاولة ، حيث يبدأ العامل يومه بتعبئة الصناديق، ويقوم موظف خاص بتسجيل عدد الصناديق التي يعبئها كل عامل ، وفي اليوم التالي يبلغ كل عامل بعدد الصناديق التي سجلت له في اليوم السابق، وغالبا ما يكون هذا العدد اقل من العدد الفعلي الذي عبأه العامل، والذي يحصيه هو بالطبع، وفي هذه الحالة فان الكلمة الفصل تكون للكمبيوتر والموظف القابع خلفه. ويقاس عدد ايام العمل بقسمة عدد الصناديق التي يعبئها كل عامل على عدد الصناديق الذي قررته ادارة المصنع ليكون مساويا ليوم العمل (وهذا سر لا يعلمه العمال)، ولذلك فان هناك تناقضا في كشوفات اجور العمال بين عدد ايام الحضور وعدد ايام العمل وكأن العامل يذهب في بعض الايام للتنزه (انظر قسيمة شيك مرفقة لاحد العمال).

ويعمل هؤلاء العمال عن طريق سماسرة عرب - يسمون انفسهم متعهدين - ، ويجري حساب اجور السماسرة حسب النتاج الاجمالي للعمال، ولذلك فان السماسرة يهتمون بتكثيف استغلال ابناء جلدتهم وزملائهم بقدر مشابه لاهتمام اصحاب العمل، ولا يتورعون عن الطلب من هذا العامل او ذاك ان لا يعود للعمل، لاستبداله بآخر ينتج عددا اكبر من الصناديق، ليحصل السمسار على عدد اضافي من الشيكلات.

وفي العادة يبدأ العامل عمله في المصنع المذكور بوهم زرعه السمسار في مخيلته ان المجال رحب امامه لزيادة دخله، وان اجرته غير محدودة ومرهونة بعدد الصناديق التي ينتجها، فيقضي طوال يومه دون ان تتوقف يداه عن التعبئة،

تقرير - عصام عاروري

ويقضي فترات طويلة يجمع ويطرح في اعداد الصناديق واجوره اليومية ويبني عليها احلاما متواضعة ، كسداد دين او ... او الخ ، ليفاجأ عند استلام اجرته انه وقع ضحية عملية نصب كبيرة. فاعداد الصناديق المسجلة له تقل عما عبأه فعلا، وعدد ايام عمله اقل مما عمل فعلا .

التقينا مجموعة من هؤلاء العمال، احدهم - ع.ص (اسمه محفوظ لدينا) اتضح ان اجره اليومي ٤ شيكلات، علما بانه كان يعبيء يوميا ٣٥٠ - ٤٠٠ صندوق ، (بمعدل اغوره عن كل صندوق)، وعامل اخر (و.ع)، عمل تسعة ايام وسجلت له ستة. وعامل ثالث عمل اربعة أيام وسجلت يومين (انظر صورة القسيمة وقارن عدد ايام الحضور بعدد ايام العمل مع مراعاة اننا حذفنا من القسيمة كل ما يدل على هوية العامل بناء على رغبته).

وبعد ان يكتشف العمال الخدعة التي وقعوا ضحية لها يتركون العمل، وهنا يأتي دور السماسرة للتفتيش عن ضحايا جدد، وبذلك يحول عدم ثبات العمال وعدم حاجة العمل لتأهيل خاص دون خوضهم اي نضالات، ويتبدل العمال عدة مرات الى ان ينتهي الموسم، وكما يقول السماسرة فـ "العمال على قفا مين يشيل".

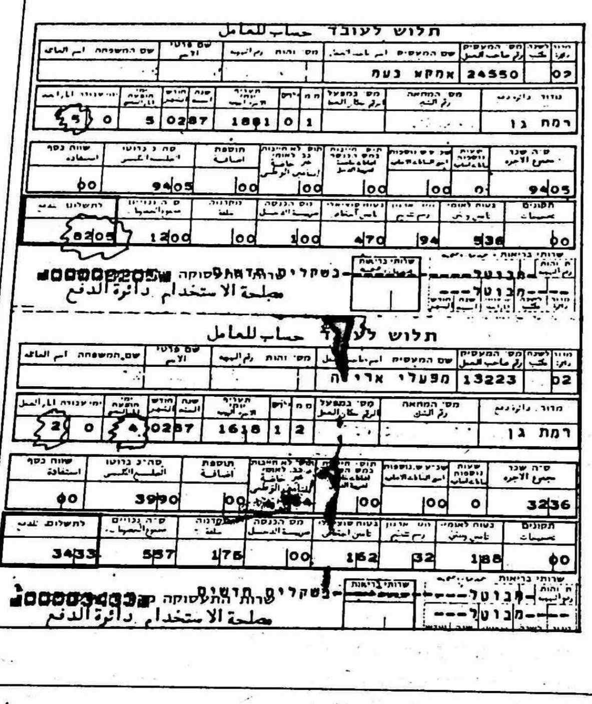

لا وقت لدي لمقابلة العمال العرب

عمل حوالي ٣٠ عاملا عربيا من قريتي عارورة وعبوين في مصنع "امكا" للادوات الكهربائية " في اور يهودا "، تمتد ساعات العمل الرسمية في المصنع منذ السابعةالا ربعا صباحا ، وحتى الخامسة مساء، وباضافة ساعتين ونصف للمواصلات من والى مكان العمل ، تكون ساعات العمل الفعلية اثنتي عشرة ساعة وربع الساعة.

عندما بدأ العمال عملهم في المصنع فسر لهم صاحب العمل سبب امتداد يوم العمل لعشر ساعات بانه ينوي منحهم يومين للعطلة الاسبوعية (الجمعة والسبت)، على ان يحسب يوم الجمعة يوم عمل (بحساب الساعات الاضافية من الايام الاخرى) وعندما طالب العمال بضمانات لحساب يوم الجمعة فصل مسؤول العمل ثلاثة منهم بعد ثلاثة ايام عمل، واضطر لاعادتهم بعد تضامن زملائهم الاخرين، حيث اعاد الجميع ليوم واحد وفصل ثمانية عمال، وعندما حاول احدهم مراجعة المسؤول ، جاءه الرد بعد نصف ساعة من الانتظار لا وقت لدي لمقابلة العرب".

وبعد ان تلقى العمال المفصولون اجورهم فوجئوا بان الساعات الاضافية لم تحسب لاربعة منهم (الذين فصلوا في البداية وزميلهم صاحب السيارة التي تقلهم بسبب تضامنه معهم). وهكذا كانت الاجرة اليومية لكل واحد منهم ١٦,٤ شيكل لقاء ١٠ ساعات عمل. ادركوا ذلك ولكن بعد ان استبدلهم المسؤول بضحايا جدد.

من فمهم ندينهم

افادت احصائية صادرة عن وزارة العمل والرفاه الاجتماعي الاسرائيلية في شهر آذار المنصرم ان عدد العمال العرب في المنشآت الاسرائيلية خلال عام ١٩٨٦ قد بلغ ٩٨ الف عامل. وان ٢٨ الف شكوى قد قدمت لمكاتب الاستخدام خلال الفترة نفسها للحصول على حقوق عمالية (اجور متأخرة ،تعويضات، بدل اصابات). اي ان هناك حتى بين العمال المرخصين حالة نصب يتعرض لها واحد من بين كل ثلاثة عمال تقريبا.

المطلوب دور اشمل للتنظيم النقابي

وهذا ما يؤكد ما اوردناه اعلاه من سعي اصحاب العمل الاسرائيليين لاستبدال العمال العرب بشكل متكرر للحيلولة دون استقرارهم او نشوء اي تضامن بينهم او اي فرصة لتحسين شروط العمل، وبالتالي تنتصب امام النقابات والاطر العمالية مهمة ليس فقط تشكيل اللجان العمالية في المواقع، وانما العمل بشكل اشمل لمحاربة وضع العمال العرب في رحلة دائمة للبحث عن العمل، وذلك بشمول التنظيم النقابي لمواقع جديدة، وتعميم التجارب المتعلقة بالوعود الكاذبة ، حتى تستطيع كل مجموعة من العمال ان تبدأ العمل من حيث انتهت تجربة زملائهم السابقين وليس من الصفر. وكذلك العمل على امتناع العمال عن العمل بشكل احتجاجي ، بمثل هكذا مصانع.

تحصيل حقوق عمالية

نجحت نقابة عمال البناء العامة
نابلس، مؤخرا، بانجاز ١١ قـ
عمالية تتعلق بتحصيل حقوق
عاملا يعملون في مناشير الـ
والكسارات ، ولدى متعهدي البنـ
منطقة نابلس. وبلغت
التعويضات وبدل الاجازات الـ
المنتزعة ٢٤٠٠ دينار .

ومن ناحية ثانية، نجحت
عمال وعاملات الخياطة، في
خلال الاسبوعين الاخيرين
مكافآت وتعويضات، بدل
اسبوعية لعامل وعاملة خياطة
٥٥٠ دينارا. كما واعيدت
مكان عملها، بعد تدخل النـ
صاحب العمل.